

تاريخ الاستلام: 2019/02/10

تاريخ القبول: 2020/03/01

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض طرق تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين في ظل معياري الملاءة 1 و2، وتم الاعتماد في ذلك على المنهج الاستدلالي، حيث قمنا بوصف كل من معيار الملاءة 1 والملاءة 2، وذكر أهم القواعد المتبعة في تقييم المخصصات التقنية في السوق الفرنسي وفق هاذين المعيارين .

وقد توصلنا إلى أن إطار الملاءة 2 وضع ميكانيزمات جديدة لتقييم المخصصات التقنية، أفضل من معيار الملاءة 1 الذي أبدى نقاط ضعفه، حيث تم اعتماد طرق وقواعد تقييم تتماشى مع واقع شركات التأمين الأوروبية، والمخاطر التي تتعرض لها، وهو ما يعكس أفضل تقدير لها .  
الكلمات المفتاحية: معيار الملاءة 1، معيار الملاءة 2، تقييم المخصصات التقنية، شركات التأمين، أفضل تقدير .

**Abstract:**

The purpose study was aimed to present the the methods of evaluating the technical provisions of insurance companies under solvency 1 and 2, This is based on the explanatory approach. We have described both solvency 1 and solvency 2, and the most important rules for assessing technical provisions in the French market according to these criteria.

We have reached that the solvency 2 has put in place new mechanisms for assessing technical provisions, better than the solvency 1 standard, which has shown its weaknesses. The methods and rules of assessment that are consistent with the realities of European insurance companies have been adopted and the risks to which they are exposed, which best reflects them.

**Key Words:** solvency 1, the solvency 2 standard, evaluating the technical provisions, insurance companies, best estimate .

JEL Classification : G22, C13 .

**تقييم المخصصات التقنية****لشركات التأمين بين معيار****الملاءة 1 والملاءة 2****دراسة سوق التأمين الفرنسي***Avaluation the technical provisions**of insurance companies between**solvency 1 and solvency 2 : Stady of**the french insurance market A**Valuation the technical provisions***د. طرطاق رتيبة \*****tartag94@yahoo.fr****جامعة سطيف****( الجزائر )**

## . مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، يقصد بالمخصصات التقنية ذلك النوع من المخصصات، التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين و/أو إعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر السنة، لمقابلة الخسائر والالتزامات المستقبلية، اتجاه حملة الوثائق والمستفيدين من العقود.

وتعتبر المخصصات التقنية من أهم عناصر الخصوم، لذا يجب تقييم هذه المخصصات من طرف مختصين في التأمين والرياضيات (الاكتواريون) وفقا لطرق وأساليب محددة، تتطلب درجة كبيرة من الدقة في حسابها كونها توجه للوفاء بالتزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم، ومن هنا يمكن طرح الإشكال الجوهري للدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي الاختلافات الجوهرية في تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين بين معيار الملائة 1 والملائة 2؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة في تقييم المخصصات التقنية بين معيار الملائة 1 والملائة 2؟

- هل تقييم المخصصات التقنية وفق معيار الملائة 2 يعكس أفضل تقدير لها؟

## فرضيات البحث:

انطلاقا من الأسئلة السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- هناك اختلاف جوهري واضح في تقييم المخصصات التقنية بين معيار الملائة 1 الذي أبدى نقاط ضعفه ومعيار الملائة 2 .

- يتم تقييم المخصصات التقنية وفق معيار الملائة 2 بطريقة تتوافق مع السوق، وهي تحسب كمجموع أفضل تقدير للتدفقات المستقبلية وهامش الخطر.

## المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات المذكورة، اعتمدنا على المنهج الاستدلالي، حيث قمنا بوصف كل من معيار الملائة 1 والملائة 2، وذكر أهم القواعد المتبعة في تقييم المخصصات التقنية في السوق الفرنسي وفق هاذين المعيارين.

## 1. معيار الملائة 1: القواعد والأهداف

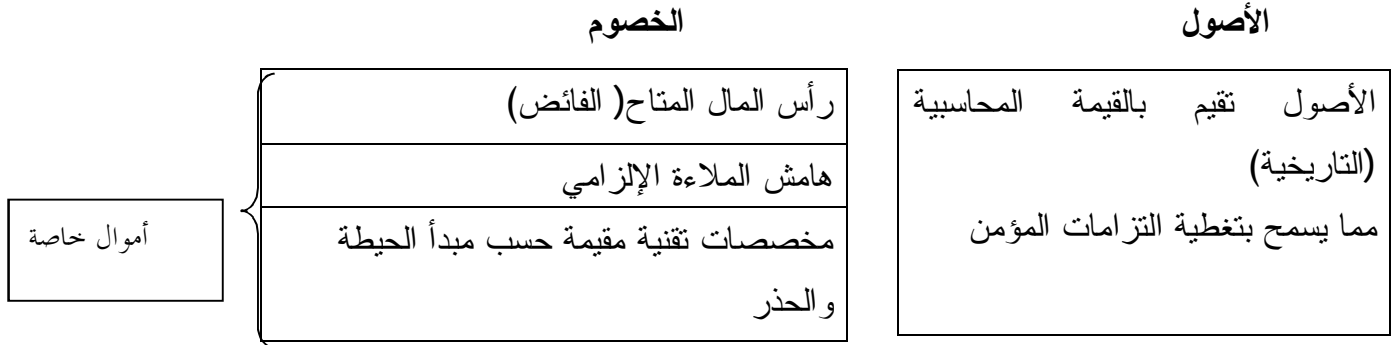
تم إصدار إطار الملائة 1 في فيفري 2002 ودخل حيز التطبيق في 2004، وقد حدد هذا الإطار كيفية تقييم الأصول والخصوم، وكذلك مستويات الأموال الخاصة، وهامش الملائة لشركات التأمين<sup>1</sup>. ويرتكز إطار الملائة 1 على ثلاثة مفاهيم أساسية:

- هامش الملائة المتكون من أصول الشركة الخالية من كل التزام؛

- مطلب هامش الملائة الإلزامي أو هامش الملائة التنظيمية، المتمثلة في الحد الأدنى من الأموال الذاتية التي يجب أن توفره شركة التأمين؛

- صندوق الضمان وهو المطلب الثاني من الموارد الذي يجب أن توفره شركة التأمين.

والشكل الموالي يوضح ميزانية شركة التأمين حسب إطار الملاءة |  
الشكل 01: "ميزانية شركة التأمين حسب الملاءة |"



Source : Fabrice Pesin, La vision de l'ACP sur l'appréhension du market risk des assureurs, Séminaire EIFR , 2011, P13.

### 1.1. قواعد إطار الملاءة | :

تتمثل القواعد التي تضمنها إطار الملاءة | في:<sup>2</sup>

-مطلب تغطية تركيبة الأصول المقبولة للالتزامات:

تتطلب قواعد الملاءة تخصيص المخصصات التقنية، وذلك باقتطاع جزء من أفساط المؤمن لهم واختيار الأصول المناسبة المقابلة لهذه المخصصات، التي تعتبر هامش أمان جيد يعكس قوة الملاءة المالية، مع مراعاة توافق الأسس المستخدمة في التسعير من طرف الخبراء الإكتواريين في حساب تلك المخصصات التقنية.

-تحديد هامش الملاءة التنظيمية:

يعرف كذلك بهامش الملاءة الإلزامي، وهو ذلك المبلغ الممثل للحد الأدنى الذي لا يجب أن ينزل عنه هامش الملاءة، وحساب هذا الهامش يختلف حسب فرع التأمين، حيث يحسب في شركات التأمين على الأضرار بمؤشرين (إيرادات الأفساط، أو التكلفة المتوسطة للكوارث)، أما في شركات التأمين على الحياة فيحسب من الاحتياطات (المخصصات الرياضية).

-تحديد صندوق الضمان:

بالنسبة لمبلغ صندوق الضمان فهو يساوي ثلث هامش الملاءة التنظيمية، وهو يعرف كذلك حسب فروع النشاط التأميني.

### 1.2. أهداف معيار الملاءة |

يهدف إطار الملاءة المالية | إلى تحقيق ما يلي:<sup>3</sup>

- متطلبات كمية بشكل شبه كلي.
- مستويات الحذر للمؤونات متغيرة بين الدول والمؤسسات.
- لا توجد علاقة بين الأصول / الخصوم (عدم تطبيق مبدأ المواءمة).
- عدم الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر الشاملة والتمايزة.
- تطبيقات متغيرة للرقابة.

## 2. ماهية الملاءة II وأهدافها

### 2.1. ماهية الملاءة II

هي مشروع أوروبي تم إطلاقه والمصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي في 2009 بهدف تطوير المتطلبات الحالية لإدارة المخاطر من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين، تماشياً مع اتفاقية بازل 2 الخاصة بالقطاع البنكي، حيث يراعى في هذا المشروع مختلف المخاطر التي تواجه ملاءة شركات التأمين.<sup>4</sup> تطور هذا الإطار تضمن دراسات، سميت بدراسات الأثر الكمي (QIS) والتي أجرتها الهيئة الأوروبية للإشراف على قطاع التأمينات (CEIOPS) على شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للاتحاد الأوروبي.

أ. دراسات الأثر الكمي (QIS)

بهدف تطوير قواعد الملاءة طلبت المفوضية الأوروبية من الهيئة الأوروبية للإشراف على قطاع التأمينات (CEIOPS) القيام بدراسات كمية (QIS) والتي هي عبارة عن أسئلة تبعث لمختلف الشركات العاملة في السوق الأوروبي، من أجل اختبار قواعد الحساب المقترحة في الركييزة الأولى، وهذه الدراسات فتحت آفاق واسعة لتطوير الملاءة 2 وتمثلت في:<sup>5</sup>

(QIS1): حساب المخصصات التقنية؛

(QIS2): أول معيار لتحديد متطلبات رأس المال؛

(QIS3): تعريف العناصر التي لها علاقة بتغطية مطلب الملاءة، والهيئات المتعلقة بالمجموعات؛

(QIS4): مقارنة النتيجة المحققة في النموذج المعياري مع النتيجة المحققة من النموذج الداخلي؛

(QIS5): صقل معايرة الصيغة القياسية.

### ب. المشاركات:

- الدراسة الأولى والتي تم نشرها في ديسمبر 2005، ضمت 271 شركة، صادرة من 17 دولة للاتحاد الأوروبي، والتي منها 47 شركة فرنسية؛

- الدراسة الثانية والتي تم نشرها في أكتوبر 2006، ضمت 514 مشاركة، صادرة من 23 دولة للاتحاد الأوروبي، والتي منها 76 شركة فرنسية؛

- الدراسة الثالثة والتي تم نشرها في نوفمبر 2007، ضمت 1027 مشاركة، صادرة من 28 دولة للاتحاد الأوروبي، والتي منها 154 شركة فرنسية؛

- الدراسة الرابعة والتي تم نشرها في جويلية 2008، ضمت 1412 مشاركة، صادرة من 30 دولة للاتحاد الأوروبي، والتي منها 234 شركة فرنسية؛

- آخر دراسة والتي تم نشرها في أبريل 2011، ضمت 2520 مشاركة، صادرة من 30 دولة للاتحاد الأوروبي، والتي منها 546 شركة فرنسية.<sup>6</sup>

## 2.2. أهداف الملاعة II

إن توجيه الملاعة 2 (EC / 2009/138) المستوحى من اتفاقية بازل يقوم على هدفين أساسيين هما ضمان الملاعة المالية للمؤمنين الأوروبيين، وضمان استقرار الاقتصاد الذي يساهم إلى حد كبير في التمويل، وأيضاً استكمال بناء سوق تأمين أوروبي موحد، عن طريق موازنة شروط عمل الشركات في هذا السوق.<sup>7</sup> والشكل الموالي يوضح أهم الفروق الجوهرية بين إطار الملاعة I و الملاعة II من حيث الأهداف.

الشكل 02: "أهداف الإطار الثاني مقارنة بالإطار الأول"

إطار الملاعة I		إطار الملاعة II
- متطلبات كمية بشكل شبه كلي. - لا توجد علاقة بين الأصول والخصوم. - عدم الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الشاملة والتمايزة	تحديث ←	- متطلبات حول تسيير المخاطر والرقابة الداخلية. - الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر (الاكتتاب، التشغيل....) - قياسات معيارية أدق، مع إمكانية تطبيق النماذج الداخلية.
إطار الملاعة I		إطار الملاعة II
- مستويات الحذر للمؤونات متغيرة بين الدول والمؤسسات. - تطبيقات متغيرة للرقابة.	تنسيق ←	-تنسيق مستوى الحذر للمؤونات مع المداخل الكمية. -تطبيقات متناسقة للرقابة بين جميع الدول. - إسناد سلطة الرقابة لمجموعات مختصة.

المصدر: حيار عبد الرزاق، عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين - مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، 2015، ص 66.

إن في الأخير وخلاصة لما سبق يمكن تلخيص أهم الفروق الجوهرية بين إطار الملاعة 1 الذي أبدى نقاط ضعفه، والإطار الجديد الذي يمثل تحدي رئيسي لشركات التأمين من خلال الجدول التالي.

### الجدول 01: "الفرق بين الملاعة 1 والملاعة 2"

الإطار القديم: الملاعة 1	الإطار الجديد: الملاعة 2
التقييم من القانون التجاري	التقييم على أساس القيمة السوقية
وفقاً لحجم الأعمال	وفقاً للمخاطر المالية
مخاطر الاكتتاب هي الأساس	تقييم حذر للمخاطر، على سبيل المثال: مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب، المخاطر التشغيلية.
محدودية المعلومات الموجهة للمشرفين في التاريخ المرجعي	معلومات شاملة تصل في التاريخ المحدد للمشرفين والجمهور بما في ذلك التوقعات

Source : Fabian Kuhnhausen, Solvency II – status quo and steps ahead, ČLANCI /ARTICLES, N3, 2016, p59.

### 3. تقييم المخصصات التقنية بين معيار الملاعة 1 والملاعة 2

#### 3. 1. تقييم المخصصات التقنية وفق معيار الملاعة 1

يتم تقييم المخصصات التقنية حسب مبدأ الحيطة والحذر.

### 3.2. تقييم المخصصات التقنية وفق معيار الملاءة 2

إن تقييم المخصصات يقتضي تطبيق القاعدتين التاليتين:

- أفضل تقدير (Le best estimate):

التقدير الأمثل للمخصصات التقنية يقوم على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، الناجمة عن منتج التأمين بطريقة احترازية، لحساب سعر عادل للعوائد التقنية للمنتج، وهذا ينطوي على تحديد أفضل تقديرات لكل من المخاطر الكامنة في العقد، أي المخاطر المالية (الذي يظهر في خصم التدفقات النقدية)، والخطر الديموغرافي (الذي يظهر في احتمالات البقاء على قيد الحياة).<sup>8</sup>

- هامش الخطر (Le Risk Margin)

يسمى كذلك بهامش القيمة السوقية (MVM) ويمثل مستوى الحذر المكمل في حالة عدم كفاية المخصصات لمبالغ التعويضات المستقبلية، وعليه فإن هامش الخطر يعكس المبلغ الذي يكون فوق أفضل تقدير، وهو يعتبر مخصص تكميلي في حال إذا كان التقدير الأفضل (BE) للمخصصات غير كاف. ويتم احتساب هامش المخاطرة وفق النهج القائم على تكلفة رأس المال.<sup>9</sup>

وخطوات حساب هامش الخطر وفق طريقة تكلفة رأس المال تلخص في ثلاث مراحل:<sup>10</sup>

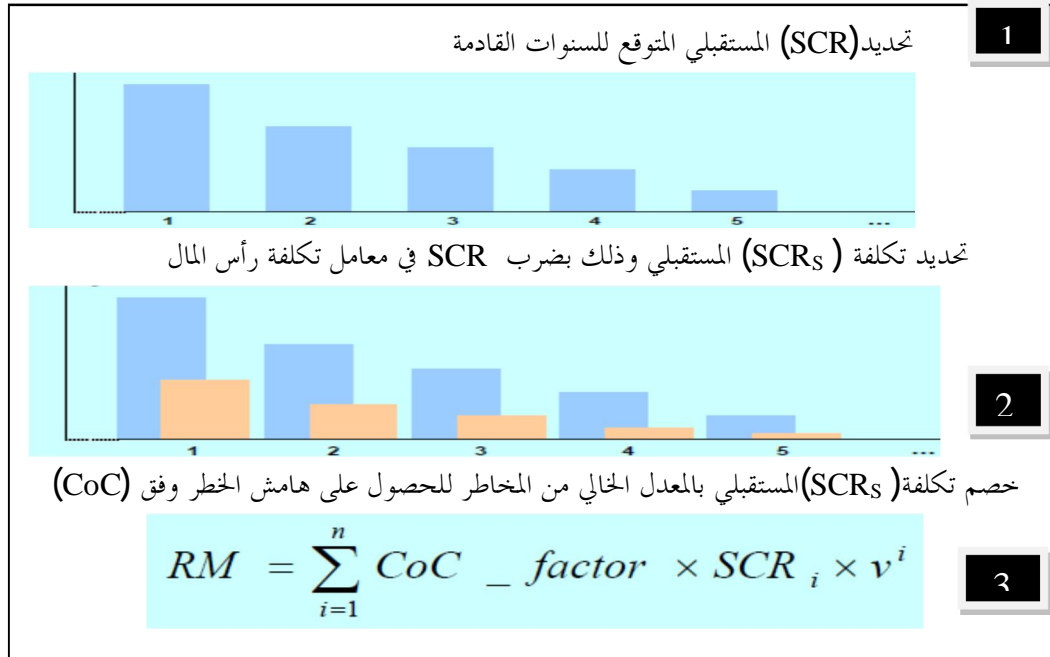
- تحديد (SCR) لكل نشاط مستقبلي إلى غاية تصفية المحفظة؛

- ضرب (SCR) بمعامل تكلفة رأس المال (6%) للحصول على تكلفة امتلاك (SCR<sub>S</sub>) المستقبلي؛

- خصم تكلفة (SCR<sub>S</sub>) المستقبلي بالمعدل الخالي من المخاطر للحصول على هامش الخطر المطلوب.

والشكل الموالي يوضح خطوات حساب هامش الخطر وفق معيار تكلفة رأس المال.

الشكل 03: "خطوات حساب هامش الخطر (طريقة CoC)"



Source : Pierre-Emmanuel Thérond, Mesure et gestion des risques d'assurance : analyse critique des futurs référentiels prudentiel et d'information financière, Thèse présentée pour l'obtention du Diplôme de Doctorat, Université Claude Bernard, Lyon 1, 2007, p209.

و حسب دراسة (QIS5) يحسب هامش الخطر وفق معيار كوك بالصيغة التالية:<sup>11</sup>

$$CocM \approx Coc \times Dur_{mod} \times SCR_{Lob}^{tf}(0)$$

حيث:

$CocM$ : يمثل هامش الخطر (يحسب وفق قاعدة تكلفة رأس المال)؛

$Coc$ : يمثل معامل تكلفة رأس المال (ويساوي 6%)؛

$SCR_{Lob}^{tf}$ : يمثل  $SCR$  الحالي الذي يتم الحصول عليه من خلال الجمع بين  $SCR$  الخاص بالاكنتاب في تأمينات الحياة ؛

$Dur_{mod}$ : هي المدة المعدلة لأفضل تقدير للمخصص التقني للقطاع؛

وفي الأخير يمكن القول أن المخصصات التقنية تحسب كمجموع أفضل تقدير للتدفقات المستقبلية وهامش الخطر. ولكن بشكل عام لم تطبق هذه المعايير بشكل موحد على السوق الفرنسية، خاصة بالنسبة لعقود الادخار والاتفاقيات الجماعية المفتوحة.

واضمان عدالة النظام، من الضروري توضيح حدود العقود. في الواقع، يمكن للخيارات المختلفة المختارة أن تحدث تغيير كبير في مقدار المخصصات التقنية. على سبيل المثال ، شركة التأمين التي ستأخذ في الحسبان مكافأة مستقبلية قدرها 100 والتي يتوقع فيها أن الفوائد والمصروفات من 95 ستشهد انخفاضاً في المخصصات بنسبة 5 من تلك التي لن تأخذ في الاعتبار هذا القسط ، وبالتالي ستشهد 5 أموال خاصة إضافية

ولتوضيح أكثر الاختلاف في تقييم المخصصات التقنية في السوق الفرنسي في بعض الفروع نعرض النقاط التالية

### 3.1. تقييم المخصصات التقنية في شركات التأمين على الحياة-المختلط

بالنسبة لشركات التأمين على الحياة-المختلط يرجع التغيير في تقييم المخصصات التقنية بين معيار الملاءة 1 والملاءة 2 بشكل أساسي إلى:<sup>12</sup>

-الخصم بسعر خالٍ من المخاطر من منحى مفايضة مخاطر الائتمان المعدل و قسط عدم السيولة، بدلا من المعدل الحذر المستخدم اليوم.

-إدراج جميع التدفقات النقدية المستقبلية لحاملي الوثائق التأمينية، بما في ذلك المشاركة في الأرباح المستقبلية (بما في ذلك التقديرية) التي سوف تقوم شركة التأمين بتضمينها في المتوسط في التعويضات.

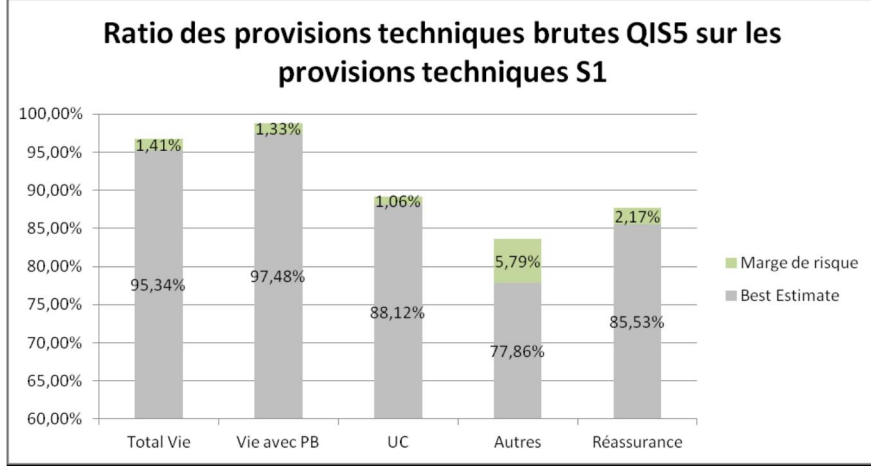
-استخدام افتراضات المتوسط العام بدلا من التقييم الحذر.

وتظهر نتائج QIS5 في المتوسط ، مخصصات تقنية في فرع تأمين الحياة المختلط أقل من تلك الموجودة في الملاءة 1، الفجوة في السوق ككل هي 3.25%. بالنسبة للسجل ، وأظهرت نتائج QIS4 استقراراً فعلياً للمخصصات التقنية (+0.7%). كما تعتبر مخصصات المشاركة في الأرباح أقل من تلك الخاصة بالملاءة 1.

كما كان تكوين الميزانيات العمومية في نهاية عام 2007 (الحسابات المستخدمة في QIS4) مختلفاً تماماً عن تلك التي كانت سائدة في نهاية عام 2009، مع انخفاض المكاسب غير المحققة بشكل ملحوظ بعد ذلك إلى المؤمن عليه في شكل تقاسم الأرباح.

في QIS5، تنقسم المخصصات التقنية لعقود المشاركة في الأرباح إلى 79.7% من التدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بمستوى الضمان الذي تم تحقيقه في نهاية عام 2009، بينما تتعلق نسبة 20.3% بتضمين مشاركة الأرباح المستقبلية، والشكل الموالي يوضح نسبة المخصصات التقنية حسب دراسة الأثر الكمي 5.

الشكل 04: "نسبة المخصصات التقنية الإجمالية حسب QIS5 إلى المخصصات التقنية حسب الملاءة 1"



Source: Autorité de contrôle Prudentiel, Solvabilité2 : principaux enseignements de la cinquième étude quantitative d'impact(QIS5), Banque de France, N1, 2011, paris, p11.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المخصصات التقنية للعقود المرتبطة بالوحدات تقل بنسبة 11% تقريباً عن المخصصات بموجب الملاءة 1 (التي تتطابق بشكل أساسي مع قيمة الأصول الأساسية)، وذلك بسبب الاعتراف الفوري بالأرباح المستقبلية للمؤمن على هذه العقود.

وأخيراً، ونتيجة لدراسة الأثر الكمي QIS5، تم احتساب 2% فقط من مخصصات الحياة التقنية "ككل" (9% من المخصصات المتعلقة بوحدة الحساب).

والواقع أن هذا الخيار، الذي يحل محل الحساب التفاضلي لأفضل تقدير وهامش المخاطر، محجوز للخصوم القابلة للتكرار تماماً من خلال الأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة. ومع ذلك حتى بالنسبة لأبسط العقود المرتبطة بالوحدات، من الصعب دائماً تكرار التدفقات النقدية المستقبلية تماماً، على سبيل المثال بسبب عدم التأكد من تاريخ الاسترداد من جانب المؤمن عليه أو التغييرات في الرسوم. هذا هو السبب في عدم استخدام هذا النهج.

### 3.2. تقييم المخصصات التقنية في فرع التأمين على الصحة

تم اختبار هيكل جديد لنظام الملاءة 2 في QIS5 للأنشطة الصحية، وقسمت الأنشطة الصحية في البداية إلى فئتين (ما يسمى بـ "غير مشابه للحياة" وما يسمى بـ "المشابه للحياة") وفقاً لدرجة استيعابهم للأنشطة غير المتعلقة بالحياة أو الحياة. (في طريقة إدارة المخاطر الخاصة بهم، والتسعير، والتوفير، ومدة العقود، وما إلى ذلك)

في المرة الثانية، تم تخطيط قسم آخر: <sup>13</sup>

- بالنسبة للجزء المزعوم "غير مشابه للحياة"، صنفت الالتزامات على أنها تتضمن "الرعاية الصحية"، "خسارة الدخل" و "تعويض العامل"، وهو ضمان تقدمه الدول الأوروبية الأخرى.



-بالنسبة للجزء المزروع بـ "المشابه للحياة"، كان لابد من إعادة تصنيف الالتزامات وفقاً للفروع الرئيسية في الحياة (مع أو بدون المشاركة في الأرباح، وإعادة التأمين، وما إلى ذلك).

وظهرت العديد من الأسئلة لتوضيح معاملة العقود الفرنسية، كما أثار ترتيب العقود الفرنسية العديد من الأسئلة، ولكن بشكل عام أظهرت النتائج الاتجاهات التالية:

-صنفت العقود الصحية السنوية (نفقات الرعاية الصحية، والتوقف عن العمل) بأنها "غير مشابهة للحياة" عند الاكتتاب، و تم تصنيف معاشات العجز على أنها "مشابهة للحياة"، اعتبرت العقود متعددة السنوات "مشابهة للحياة". ويتم تفسير التغيير في المخصصات المتعلقة بالأنشطة "غير مشابهة للحياة" من خلال الخصم واستخدام الافتراضات المتوسطة وغير الحذرة.

ومع ذلك ، عدم اليقين حول إعادة تصنيف المخصصات بين الفروع الحالية، الحوادث والمرض، وفروع الملاعة 2 تجعل مقارنة مبالغ المخصصات التقنية صعبة.

### 3.3. تقييم المخصصات التقنية في شركات التأمين على الأضرار

في IARD، يرجع التغيير في المخصصات التقنية بين الملاعة 1 والملاعة 2 بشكل أساسي إلى مجموعة الظواهر التالية:<sup>14</sup>

-خصم المخصصات التقنية؛

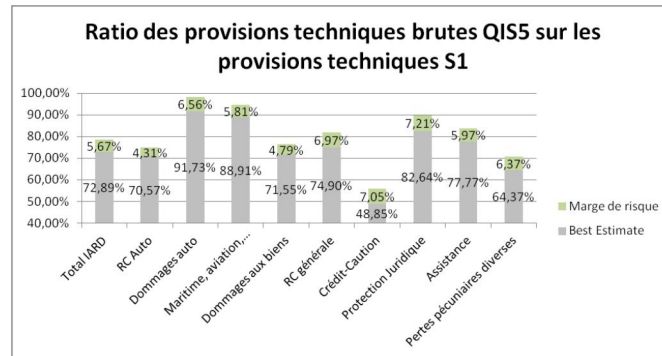
-استخدام "أفضل تقدير" للتدفقات النقدية المستقبلية زائد هامش المخاطر ، بدلاً من التقدير الحذر (لكل من مخصصات الأقساط والخسائر) ؛

-تحويل شرط المساواة إلى احتياطي (خارج فئة الأحكام الفنية).

في المتوسط ، انخفضت المخصصات الإجمالية بنسبة 22 ٪ مقارنة مع الملاعة 1 ، ويرجع ذلك أساساً إلى الاتجاه التنزلي للفروع الثلاثة الرئيسية، المسؤولية المدنية في فرع السيارات ، المسؤولية العامة وأضرار الممتلكات. و فرع النشاط الذي شهد انخفاض معتبر في المخصصات التقنية هو فرع الائتمان والكفالة (Crédit-Caution) على وجه الخصوص بسبب عدم وجود مخصصات التوازن.

والشكل الموالي يوضح نسبة المخصصات التقنية الإجمالية حسب QIS5 إلى المخصصات التقنية حسب الملاعة 1

الشكل 05: "نسبة المخصصات التقنية الإجمالية حسب QIS5 إلى المخصصات التقنية حسب الملاعة 1"

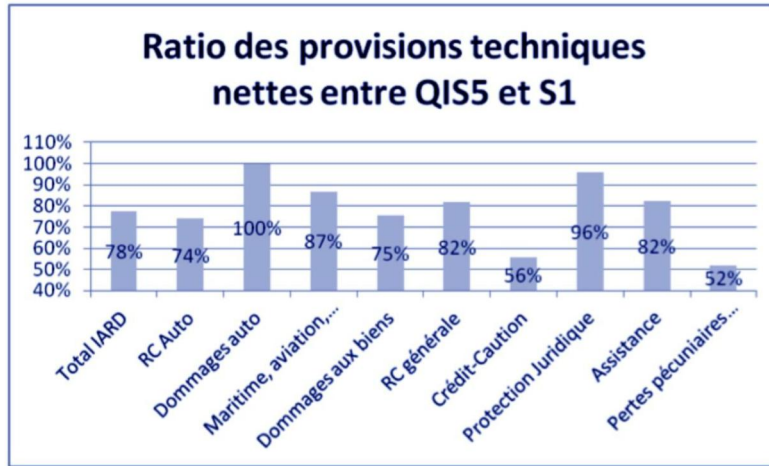


Source: Autorité de contrôle Prudentiel, Solvabilité2 : principaux enseignements de la cinquième étude quantitative d'impact (QIS5), Banque de France, N1, 2011, paris, p11.

ومع ذلك، فإن تحليل تطور المخصصات التقنية بين الملاعة 1 والملاعة 2 يتعلق فقط بخصوم شركة التأمين، وليس التأثير الشامل على الميزانية العمومية. بالنسبة للتحليل ذي الصلة، فإن إدراج إعادة التأمين ضروري. كما يتم تقدير المبالغ المستحقة من معيدي التأمين بأفضل تقدير، سواء من حيث مخاطر إعادة التأمين أو مخاطر التخلف عن السداد الخاصة بمعيدي التأمين.

بالإضافة إلى ذلك، بما أن هامش الخطر يمثل تكلفة تحمل SCR لتغطية الالتزامات، فإنه يعتمد أيضًا بشكل كبير على مستوى إعادة التأمين للمنظمة. ونتيجة لذلك، كلما زادت إعادة التأمين في المنظمة، كلما انخفضت قيمة SCR وانخفض هامش المخاطرة. لذلك من المهم أن تأخذ في الاعتبار تأثير إعادة التأمين والشكل الموالي يوضح تطور نسبة المخصصات التقنية الصافية من إعادة التأمين حسب الفروع.

الشكل 06: "تطور نسبة المخصصات التقنية الصافية من إعادة التأمين حسب الفروع"



Source: Autorité de contrôle Prudential, Solvabilité2 : principaux enseignements de la cinquième étude quantitative d'impact(QIS5), Banque de France, N1, 2011, paris, p11.

### الخاتمة:

استهدفنا من خلال بحثنا هذا معرفة التغيرات الحاصلة في مجال تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين، في ظل معيار الملاعة الأوروبي، وتبين أن إطار الملاعة 1 الذي كان سائد في قطاع التأمين الأوروبي، ورغم التعديلات البسيطة التي تضمنها في سنة 2004 على معايير رأس المال المسند إلى القواعد المحاسبية السائدة، إلا أن تزايد وتطور الأخطار أدى بالمراس بالملاعة المالية لهذه الشركات، وهو ما أدى لمراجعة هذا المعيار، وإدخال تعديلات جديدة في تقييم كل من جانبي الأصول والخصوم لميزانية شركات التأمين، وذلك في ظل إطار الملاعة 2 والذي بني على ثلاث ركائز أساسية، حيث تستعرض الركيزة الأولى منه جملة من الشروط تتعلق أساسا بتقييم المخصصات التقنية وفق أفضل تقدير للتدفقات المستقبلية وهامش الخطر، وهو ما يعكس صحة الفرضية الأولى والتي تدل على أن هناك اختلاف جوهري واضح في تقييم المخصصات التقنية بين معيار الملاعة 1 الذي أبدى نقاط ضعفه ومعيار الملاعة 2. وقد تم التوصل في الأخير إلى أن إطار الملاعة 2 وضع ميكانيزمات جديدة لتقييم المخصصات التقنية، أفضل من معيار الملاعة 1، حيث تم اعتماد طرق وقواعد تتماشى مع واقع شركات التأمين الأوروبية، والمخاطر التي تتعرض لها، وهو ما يعكس أفضل تقدير لها، وهو ما يعكس أيضا صحة الفرضية الثانية.

-المخصصات التقنفة فف التتظفم السابق "الملاءة 1" هف بالتأكفد واحة من القوف الدافعة لإعسار شركاة التأمفن على الأضرار، وخالفا لإطار الملاءة 1 فإن الإطار الجفد "الملاءة 2" تستخام المخصصات التقنفة لحاب الرأس المال الضرورف للملاءة (SCR) .

وبناء على الاستنتاجاة السابقة نوصف جمفع شركاة التأمفن سواة الأجنبفة أو الملفة، والفة لا تأخذ بعفن الاعبار المخاطر فف تفدفد هامش ملاءةها، إعادة النظر فف هذا الجانب، والاستفاعة من تجارب السوق الأوروفف فف هذا المجال.

الهوامش

<sup>1</sup> Claire Kaekenbeeck (2009), LA Solvabilité Réglementaire Des Assureurs Vie – De L'approche Forfaitaire Et Historique À La Modélisation Interne Et Prospective, Bulletin Français D'actuariat, Vol. 9, n°17, p 154.

<sup>2</sup> حبار عبء الرزاق (2015)، عناصر التتظفم الاحترازف لنشاط التأمفن – مع إشارة خاصة لالة الجزائر، مجلة الاقصاد والمالفة، العدد 00، ص 64.

<sup>3</sup> KPMG (2006), Solvabilité □: vers une approche globale et cohérence de la solvabilité, document de travail, p3.

<sup>4</sup> Anne Mazzanti (2012), La formule standard (version QIS5), leviers et/ou incertitudes pour des garanties Epargne et Retraite, Thèse professionnelle Présentée en vue d'obtenir le MBA Manager d'entreprise spécialisation Assurance, Ecole nationale d'assurances, Paris, p 17.

<sup>5</sup> Anthony Derien (2010) , Solvabilité2 : Une réelle avancée, Thèse pour obtenir le garde de docteur, Université Sciences Economiques et de Gestion Spécialité Science de Gestion, Lyon1, p30.

<sup>6</sup> Gilles Dupin (2016) , Solvabilité II : Une réforme inutile et dangereuse, Livre Blanc, Société de Calcul Mathématique SA, paris, p 43.

<sup>7</sup> Nathalie Lallemand-Stempak (2013), Capitalisme, Mutualisme et Démocratie dans le secteur de l'assurance : Rôles d'un dispositif d'élaboration stratégique dans la maintenance d'un organisation hybride, Thèse présentée pour obtention du doctorat en sciences de gestion, Ecole des Hautes études commerciales de paris, Paris, p 366.

<sup>8</sup> Claire Kaekenbeeck, Aurélie Miller (2009), La Solvabilité Réglementaire des Assureurs Vie de L'approche Forfaitaire et Historique à la Modélisation Interne et Prospective : Application numérique à un portefeuille de rentes viagères, BULLETIN FRANÇAIS D'ACTUARIAT, Vol. 9, n°17, 2009, p169.

<sup>9</sup> Henry Johnson, Ben Thomas (2015), Solvency 2: Technical provisions under solvency 2, Detailed Guidance, p10.

<sup>10</sup> Pierre-Emmanuel Théron (2010), Appétence au risque : intégration au pilotage d'une société d'assurance, Assurances et gestion des risques, Vol 78, N (1-2) p208-209.

<sup>11</sup> Anne Mazzanti (2012), La formule standard (version QIS5), leviers et/ou incertitudes pour des garanties Epargne et Retraite, Thèse professionnelle Présentée en vue d'obtenir le MBA Manager d'entreprise spécialisation Assurance, Ecole nationale d'assurances, Paris, p 17.

<sup>12</sup> Autorité de contrôle Prudentiel (2011), Solvabilité2 : principaux enseignements de la cinquième étude quantitative d'impact( QIS5), Banque de France, N1, paris, p8.

<sup>13</sup> Autorité de contrôle Prudentiel, Solvabilité2 : principaux enseignements de la cinquième étude quantitative d'impact( QIS5), Banque de France, N1, 2011, paris, p11.

<sup>14</sup> Autorité de contrôle Prudentiel, Solvabilité2 : principaux enseignements de la cinquième étude quantitative d'impact( QIS5), Banque de France, N1, 2011, paris, p11.